تقييم السياسة الائتمانية وأثرها في الأداء المالي المصرفي

دراسة حالة في مصرف الخليج التجاري

(بحث مستل من رسالة الماجستير تقويم السياسة الائتمانية في ظل قياس المخاطر الائتمانية واثرها في الاداء المالي للمصارف العراقية)

المشرفان

أ. م. د. عبد الخالق ياسين زاير أ. م. د. منتظر فاضل سعد البطاط

. الباحثة

شروق خلف لطيف السبهان

قسم العلوم المالية - كلية الادارة والاقتصاد- جامعة البصرة.

Evaluation of credit policy and its impact on banking financial performance

Case study at gulf commercial bank

Assist.prof.Dr.Abdulkhaliq Y.Zaye Assist.prof.Dr.Muntadher.F.S Al-Battat
Researcher
Shorook Khalaf Latif Al-Sabhan

تقييم السياسة الائتمانية وأثرها في الأداء المالي المصرفي.

أ.م.د.عبد الخالق ياسين زاير
أ.م.د. منتظر فاضل سعد
شروق خلف لطيف

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم السياسة الائتمانية المطبقة في مصرف الخليج التجاري، والتعرف على أهم خصائصها، وتحديد مدى تأثيرها على أداء المصرف المالي، وقد بينت الدراسة إن المصرف يمتلك سياسة ائتمانية تصاغ وفق تعليمات وتشريعات ومتطلبات البنك المركزي العراقي وضمن اللائحة الإرشادية والقوانين الصادرة عنه، ومع ذلك لم ترتقِ للمستوى المطلوب في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي، وان السياسة الائتمانية تؤثر على الأداء المالي للمصرف، وقد بين البحث إن أهم الخصائص التي تتميز بها السياسة الائتمانية للمصرف بأنها سياسة متشددة ومتحفظة إلى حداً ما، وذلك لأنها بالرغم من ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لديها إلا إنها متحفظة في منح الائتمان الذي ينتج عنه سيولة مرتفعة تفوق النسب المعيارية (٣٠%) وتشير إلى وجود موارد مالية معطلة لا تتوافر لها فرص الائتمان والاستثمار المناسب. وأهم ما توصلت الدراسة إليه بالرغم من وجود سياسة ائتمانية مكتوبة ومعتمدة على أسس ومعايير من قبل البنك المركزي وهناك قياس للمخاطر الائتمانية إلا إنها لم ترتقِ إلى المستوى المطلوب وهذا له تأثير مباشر على أداء المصرف المالي، بالتالي على البنك المركزي العراقي الارتقاء بالتشريعات والتدابير الرامية إلى صياغة سياسة ائتمانية كفوءة بما يتناسب مع المعايير الدولية وتحديث الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر الائتمانية والتأكد من التزام المصارف بتطبيقها.

ABSTRACT

This study aimed to credit policy in the Gulf Commercial Bank assessment, Identify the most important characteristics, and determine the extent of their impact on the financial performance of the bank, The study revealed that the bank has a credit policy formulated in accordance with instructions and regulations and the requirements of the Central Bank of Iraq and within the indicative list and laws issued by him, However not amount required to achieve sustainable development of the Iraqi economy to the level, and that the credit policy affect the financial performance of the bank, The search for the most important characteristics of the credit policy of the bank as conservatively hard-line policy and to what end, And that because it despite the high capital adequacy ratio, but it has a conservatively in granting credit, which results in high liquidity ratios exceed the standard (30%) and indicate the existence of financial resources to Off Ataatovr her credit and investment opportunities appropriate.

The most important thing the study found despite the existence of a written and approved credit policy on the basis of criteria by the central bank A measure credit risk, but it did not rise to the level required and this has a direct impact on the financial performance of the In line with international standards and update management of credit risk procedures and make sure the banks commitment to apply. bank, Thus the CBI improving legislation in and measures to formulate an efficient credit policy .

المقدمة :

تعد المصارف حلقة من حلقات التطور الاقتصادي والمالي لأي بلد، وهي بذلك تؤدي دوراً حيوياً في تنمية النشاطات الاقتصادية على اختلافها، بالتالي هي تضطلع بدور حيوي يتمثل في جذب الودائع والعمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية لتحقيق الأرباح. وتعد القروض والائتمان أهم مصادر التمويل التي تقدمها المصارف للإفراد والشركات، إذ يعد الائتمان المصرفي أداة حساسة قد تؤدي أضراراً كبيرة إذا لم يحسن استخدامها. وبذلك تعد السياسة الائتمانية انعكاساً للخطط الإستراتيجية للنظام المصرفي فيما يتعلق بالمصارف التجارية سواء كانت العامة أم الخاصة في العراق بمنح الائتمان إلى الجمهور والوحدات الاقتصادية، الشركات ومؤسسات الدولة المختلفة. ويعد في الوقت نفسه من أهم الأنشطة المصرفية التي تجلب الإيرادات المجزية للمصرف. ولها تأثير مباشر على أداء المصرف المالي وبذلك يجب أن تقوم السياسة الائتمانية الجيدة على أسس موضوعية مناسبة للظروف والإمكانات التمويلية والتنظيمية والفنية للنظام المصرفي الذي تخدمه وان تكون مناسبة للبيئة والمناخ الاقتصادي والتجاري والقانوني الذي تعمل فيه. وعليه يتطلب معرفة العائد الذي يحصل عليه المصرف ومستوى المخاطرة التي يتعرض لها، فأن إيجاد سياسة ائتمانية جيدة هي صمام الأمان للوقاية من أهم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف.

ثانياً. منهجية الدراسة

١. مشكلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:-

أ. ما المفهوم والإطار العام للسياسة الائتمانية في مصرف الخليج التجاري وهل هي سياسة ناجحة؟

ب. هل ترتكز السياسة الائتمانية في المصرف على الأسس اللازمة لأي سياسة ائتمانية كفوءة؟

ج. إلى أي مدى ترتكز السياسة الائتمانية في المصرف على قياس المخاطر الائتمانية؟

د. هل للسياسة الائتمانية تأثير في الأداء المالي للمصرف؟

٢. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة على إنها من الدراسات المحلية التي تعالج المرتكزات الرئيسة التي تقوم عليها السياسة الائتمانية في المصارف التجارية في العراق. وتزداد أهميتها بوصفها تأتي من أهمية الائتمان المصرفي الذي يمثل المصدر الرئيس في إيراد المصرف وكذلك احد أهم مصادر التمويل الذي تعتمد عليه الكثير من الجهات سواء كانت حكومية أم خاصة. بالتالي يمكن تقييمالسياسة الائتمانية وتحديد مستوى نجاحها أو إخفاقها في قياس المخاطر المرافقة لها ومدى تأثيرها على أداء المصرف المالي مما يشكل منطلقاً أمام المؤسسات المصرفية والجهات المعنية في تحديد المطلوب في النظام المصرفي والقائمين على وضع ورسم السياسات والخطط في تحسين أداء السياسة الائتمانية للمصارف التجارية والمتخصصة في العراق.

٣ . أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

أ. التعرف على خصائص السياسة الائتمانية المطبقة في المصارف العراقية.

ب. تقييم هذه السياسة على وفق متطلبات المعايير والمرتكزات العالمية.

ج. التعرف على كيفية منح الائتمان المصرفي وهل يتم اعتماد مفهوم قياس المخاطر الائتمانية كجزء من القرار الائتماني.

د. تحديد مدى تأثير السياسة الائتمانية في الأداء المالي للمصارف العراقية.

٤. فرضيات الدراسة

تمت صياغة فرضيات الدراسة على وفق مشكلة وأهمية وأهداف الدراسة وبصيغة العدم وكما يأتي:

أ. لا يمتلك مصرف الخليج التجاري سياسة ائتمانية كفوءة.

ب. لا يعتمد مصرف الخليج التجاري في منح الائتمان على قياس المخاطر الائتمانية.

ج. لا تؤثر السياسة الائتمانية في الأداء المالي لمصرف الخليج التجاري.

٥. أساليب جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في تحديد أهم المقومات والمخاطر الائتمانية والمرتكزات الأساسية للائتمان المصرفي من خلال الاطلاع على الأدبيات والكتب والمراجع العربية منها والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع، فضلاً عن الدوريات والمقالات فضلاً عن الانترنت. أما ما يخص الجزء الميداني من الدراسة فقد اعتمدت الباحثة أسلوب دراسة الحالة لمصرف الخليج التجاري من خلال قائمة فحص (Check List)، وقد تم استخدام البيانات اللازمة للمصرف والمتوفراة في دليل سوق العراق للأوراق المالية، فضلاً عن التقرير السنوية المنشورة على موقع هيأة الأوراق المالية العراقية (www.isc.gov.iq) للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٥)، وبعض القوانين واللوائح الإرشادية والتنظيمية، فضلاً عن الزيارات الميدانية مع عدد من المسؤولين في المصرف الخليج التجاري.

٦. الحدود الزمنية للدراسة

حددت مدة الدراسة المدة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٥ وذلك بحسب البيانات المتوفراة.

٧ . أسلوب الدراسة

اعتمدت الباحثة أسلوب دراسة الحالة الوصفية الاستقرائية لمصرف الخليج التجاري للتعرف على السياسة الائتمانية المتبعة وبيان الفجوة بين ما يجب وما موجود وتأثير ذلك في الأداء المصرفي من خلال تجميع المعلومات والبيانات عن السياسة الائتمانية في المصرف من خلال قائمة فحص (Check List) صممت من قبل الباحثة لهذا الغرض (الملحق ١) والتي ضمت الفقرات الرئيسة معلومات عن السياسة الائتمانية للمصرف عينة الدراسة.

وإجراء التقييم الكمي للسياسة الائتمانية للمصارف عينة الدراسة، وذلك من خلال قسمين، القسم الأول سيخصص لتقييم السياسية الائتمانية من خلال عدد من المؤشرات المالية وهي:

١. تحليل حسابات رصيد الائتمان النقدي

٢. مقارنة إيراد الائتمان مع إيراد الاستثمار

٣. حسابات الديون متأخرة التسديد ورصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٤. أثر إيراد الائتمان النقدي في إجمالي إيرادات العمليات المصرفية وإجمالي إيراد الاستثمارات الأخرى

٥. مؤشرات المخاطر الائتمانية

أ. مؤشر إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات

ب. مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان

ج. مؤشر مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي الائتمان النقدي

أما القسم الثاني فسيخصص لتقييم الأداء المالي للمصرف عينة الدراسة من خلال عدد من المؤشرات المالية وهي:

١. نسبة السيولة ٢. نسب التشغيل ٣. نسبة الرافعة المالية ٤. نسب كلف النشاط ٥. نسب الربح

ثالثاً. السياسة الائتمانية وتقييمالأداء المصرفي

١. السياسة الائتمانية

تعد السياسة الائتمانية هي الموجه الأساسي وحجر الزاوية لتحقيق أغراض أي مصرف في ضوء الإستراتيجية الموضوعة، فهي تعتمد على معرفة مجلس إدارة المصرف الذي له الصلاحيات لإجراء أي تحديث عليها لمواكبة أي جديد في السوق المصرفي، وإعادة النظر في تلك السياسة من آن لآخر للحكم على مدى فاعليتها وملاءمتها للأوضاع السائدة، وتمثل الخطوط العريضة لحالات الائتمان كافة دون الدخول في مواقف ائتمانية محددة (شحاتة، ٢٠٠٩: ٨٠)، فيقصد بها "مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب ودراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها، وأنواعها، وآجالها الزمنية، وشروطها الرئيسة" (السيسي، ١٩٩٧: ١٧٥) بالتالي فهي تتضمن توحيداً للمعالجات الائتمانية ومنهجاً للإقراض بما تحتويه من معايير وضوابط تحكم اتخاذ القرار الائتماني وقد عرفها أيضاً (Mirach, 2010: 37) بأنها "مجموعة من الإجراءات المناسبة التي تضعها الإدارة العليا وتأخذ بنظر الاعتبار جميع الظروف الداخلية والخارجية للمصرف، والتي يجب إبلاغ جميع العاملين داخل المنظمة والتي يجب ان تطبق من قبل جميع الفروع التابعة للمنظمة"، كذلك يمكن تعريف السياسة الائتمانية وفقاً للقواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة بأنها "مجموعة القواعد والإجراءات، والتدابير المتعلقة بتحديد السياسة العامة المعتمدة في منح القروض وتحديد حجم وأنواع القروض، وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها" (آل شبيب، ٢٠١٥: ١٩١) إذ يلي مرحلة القرار الائتماني مرحلة مهمة والتي تتمثل في متابعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والتي تمتلك وسائلها وأساليبها الخاصة للمحافظة على أموال المودعين، وذلك بمتابعة حسن استخدام التسهيل الائتماني. وأيضاً يجب مراعاة التنافس بين المصارف التجارية يجب أن يكون على أساس رفع وتحسين مستوى الخدمة المصرفية وتنويعها وليس على أساس التهاون في الالتزام بالقواعد والأعراف والأصول المصرفية المستقرة والمتعارف عليها في مجال منح التسهيلات الائتمانية.

وعليه ترى الباحثة إن السياسة الائتمانية هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والقواعد والأسس التي تتولى الإدارة العليا بمساعدة بعض المتخصصين في المصرف برسم تلك السياسة، والتي تهتم بدراسة ومتابعة التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يستطيع المصرف التجاري تمويلها وتحديد الأموال المقدمة للإقراض وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها. كذلك تبين واضحاً إن السياسة الائتمانية يجب أن تكون مكتوبة ومفهومة لجميع العاملين داخل المصرف، بالتالي يجب أن تكون مرنة وقابلة للتغير والتحديث حسب الظروف التي يمر بها المصرف التجاري.

وتعكس السياسة الائتمانية أغراض المصرف وإمكاناته إذ تأخذ بعين الاعتبار أهداف المصرف ورسالته في حدود الإمكانات التمويلية والفنية والبشرية، ومدى الانتشار الجغرافي لفروعه، وبشكل عام تهدف السياسة الائتمانية في

المصرف إلى تحقيق ما يلي: (الحسيني والدوري، ٢٠٠٣: ١٢٦) (أبواحمد وقدوري، ٢٠٠٥: ٢٦٨) (شحاتة، ٢٠٠٩: ١٨٢)

١. منع التضارب في اتخاذ القرارات الائتمانية إذ تعد السياسة الائتمانية دليلاً أو نظام عمل متاحاً لإدارات المصرف المختلفة وخاصة الائتمانية فيها فضلاً عن أجهزة الرقابة الخارجية.
٢. ولأن السياسة الائتمانية مكتوبة يولد نوع من وحدة الفكر والاتساق والفهم المشترك بين المصرف وزبائنه من جهة، وتوفير عامل الثقة لدى الموظفين والإدارة التنفيذية من جهة أخرى.
٣. تهيئة المرونة الكافية، أي سرعة التصرف واتخاذ القرار دون الرجوع إلى المستويات الإدارية العليا.
٤. تسعى السياسة الائتمانية إلى تقليص حجم الديون المتعثرة وخاصة القروض غير المنتجة وتطوير أعمال المصرف بتكوين قاعدة عملاء تتوافر فيهم الأهلية الائتمانية مع تنويع قاعدة الزبائن.
٥. تهدف السياسة الائتمانية إلى التقييم المستمر لمحفظة القروض والسلفيات سواء على مستوى الزبون أم على مستوى كل تسهيل ائتماني، وهي بذلك تهدف إلى سلامة القروض التي يمنحها المصرف.
٦. تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها كافة من خلال تدفق التقارير من القطاعات المختلفةوالمرتبطة بوظيفة الائتمان المصرفي لضمان توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

على الرغم من عدم وجود سياسة ائتمانية نمطية تسير عليها المصارف إزاء منح الائتمان المصرفي، إذ تختلف السياسة الائتمانية من مصرف إلى آخر، باختلاف مجموعة من العوامل منها أهدافها ومجال تخصيصها وهيكلية تنظيمها وحجم رأس مالها والظروف الاقتصادية للمنطقة والإقليم الذي يعمل فيه المصرف.

وفي ضوء ما جاء في الأدبيات واتفاق الباحثين على مكونات السياسة الائتمانية سوف نوضح بعض المكونات الرئيسة للسياسة الائتمانية في المصارف التجارية:-

١. **الالتزام بالقيود القانونية** يجب أن تتفق السياسة الائتمانية للمصرف التجاري مع القواعد والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي مثل تحديد الحد الأقصى للإقراض وأسعار الفوائد والضمانات. (العلي، ٢٠١٣: ١٥٠).
٢. **حجم الأموال المخصصة للإقراض** تنص السياسة الائتمانية عادة على حجم الأموال الممكن إقراضها، بعد الأخذ بنظر الاعتبار عدداً من المتغيرات في هذا المجال مثل نسبة من موارد المصرف المتاحة التي تشمل الودائع ورأس المال والقروض. (الجنابي، ٢٠١٥: ١٧٧).
٣. **تحديد الضمانات المقبولة من جانب المصرف** تتضمن السياسة الائتمانية عملية تحديد الضمانات التي يمكن قبولها، والتي تتوقف على الظروف المحيطة للمصرف، وغالباً ما تختلف من وقت لآخر وفقاً لمدى قبولها في السوق. (عيسى، ٢٠٠٤: ٦٠).

والجدول (١) يوضح بعض إسهامات الكُتاب والباحثين في تحديد مكونات السياسة الائتمانية التي يتم تحديدها في المصرف التجاري.

الجدول (١)

إسهامات الباحثين في تحديد مكونات السياسة الائتمانية في المصارف التجارية

ت	الباحث	السنة	الصفحة	مكونات السياسة الائتمانية
١	اللوزي وزويلف والطروانة	١٩٩٧	١٥٠	الالتزام بالقيود القانونية، تقرير حدود ومجال التفويض، تحديد أنواع القروض، محل إقامة المقترض، الحجم الكلي المصرح به للائتمان، هيكلية محفظة القروض، شروط الائتمان، المنطقة التي يعمل بها المصرف، إجراءات الحصول على القرض، توثيق القروض.
٢	أرشيد وجودة	١٩٩٩	٢٠٩	تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها، الضمانات المقبولة من جانب المصرف، مستويات اتخاذ القرار، تحديد تشكيلة القروض، الحد الأقصى لإقراض الزبون الواحد، مجالات الإقراض غير المسموح بتمويلها، تحديد مستندات القرض،متابعة القرض.
٣	أبو احمد وقدوري	٢٠٠٥	٢٦٩	الالتزام بالقيود القانونية، تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها، الضمانات المقبولة من جانب المصرف، مستويات اتخاذ القرار، تحديد تشكيلة القروض، الحد الأقصى لكل من القرض وتاريخ استحقاقه، مجالات الإقراض غير المسموح بتمويلها، الأهلية الإقراضية، الرصيد المعوض، إجراءات متابعة القروض.
٤	Rose	2008	515	المنطقة الجغرافية التي يخدمها المصرف، حجم القروض، حجم المصرف، أنواع القروض التي يقدمها المصرف، حجم ونوع المقرض.
٥	العلي	٢٠١٣	١٥٠	الالتزام بالقيود القانونية، تحديد التركزات الائتمانية، تحديد الحجم الإجمالي للتسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة، تحديد مستويات اتخاذ القرار لمنح الائتمان، تحديد طريقة تسعير القروض، الضمانات العينية،مدة القروض والسيولة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المشار انفاً

لابد للمصرف أن يستثمر الودائع الموجودة لديه في مجالات مربحة من جهة، ومراعاة متطلبات السيولة من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس إذا قام المصرف باستثمار كل أمواله في منح التسهيلات الائتمانية فأنه سوف يحقق أساس الربحية ولكن لا يحقق متطلبات السيولة، أما إذا احتفظ بكافة أمواله ولم يقوم بإقراضها فأنه يراعي متطلبات السيولة ولم يحقق متطلبات الربحية، وهنا على إدارة المصرف أن تحقق التوازن بين متطلبات السيولة والربحية، وهذا ما تحققه عناصر السياسة الائتمانية التي تتضمن التالي:

أ. **الربحية Profitability** : يعرف الربح بصورة عامة على إنه "الفرق بين الإيرادات الناتجة عن بيع منتج معين والتكاليف المستخدمة في إنتاج ذلك المنتج "(Owerri, 2013: 40). ويتضمن الربح متغيرين هما الإيرادات والتكاليف، لذلك على المصرف ان يحقق فائض معين من اجل تحقيق التوسع والنمو وتغطية التكاليف والبقاء على مدى طويل.

ب. **السيولة Liquidity**: هي "قدرة الشركة على تحويل أصولها إلى نقد على المدى القصير بأقل خسارة ممكنة". وهي تعد مصطلحاً مالياً يعني مقدار رأس المال الذي يتوافر للاستثمار. أما السيولة المصرفية فتشير إلى "قدرة المصرف على ضمان توفير الأموال اللازمة لتلبية التزامات مالية أو مستحقات بسعر معقول وفي جميع الأوقات" (Godwin E, 2015: 5).

ج. **الأمان Security**: يعبر عنصر الأمان عن الثقة التي يمنحها المصرف إلى زبائنه بأن التسهيلات المصرفية الممنوحة سوف يتم تسديدها في الوقت المحدد. وحتى يتم التوصل إلى مدى توفير الأمان للقرض يجب دراسة أهلية المقترض وسمعته التجارية ومدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته. (ارشيد وجودة، ١٩٩٩: ٢٠٢) .

ان غاية كل مصرف الوصول إلى سياسة ائتمانية ذات مواصفات عالية من الجودة وبما تساعد في تحقيق أهدافه من خلال ما تحققه هذه السياسة من أهدافها، وعليه أن يأخذ بنظر الاعتبار جميع العوامل المؤثرة فيها عند إعدادها والتي تتوزع مابين عوامل خارجية قادمة من خارج المصرف مثل العوامل والاعتبارات التشريعية الصادرة عن الجهة المختصة والأوضاع الاقتصادية السائدة والسياسة النقدية والائتمانية(شحاتة، ٢٠٠٩: ١٨٤) (آل علي، ٢٠٠٢: ٢٢٤).وأخرى داخلية تنبع من خصوصية المصرف ومثال ذلك رأس مال المصرف واستقرار الودائع وحجم المخاطرة التي يتحملها المصرف(الحسيني والدوري، ٢٠٠٨: ١٣٢) وقدرات العاملين فيه،وتعد السياسة الائتمانية أداة بيد الإدارة تستخدمها في انجاز مهامها الائتمانية، إذ أنها لابد ان تعتمد على قدرات وخبرات العاملين في المصرف والذين يتولون تنفيذ تلك السياسة ومتابعتها.

٢. تقييم الأداء المصرفي

يحتل التقييم بشكل عام وتقييم الأداء بشكل خاص مكانة مرموقة ومتميزة في وقتنا الحاضر، وذلك للأهمية الكبيرة في تحديد كفاءة المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها، ويمكن تعريفه بأنه"مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلاً وبيان الانحرافات وأسبابها وطرائق معالجتها علمياً وعملياً لتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية على وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين" (آل ادم واللوزي، ٢٠٠٠: ١٩٩)، ويرى التميمي ان مفهوم تقييم الأداء بأنه"عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذ لتقدير مدى تحقق نشاط معين للهدف أو للأهداف المقررة" (التميمي، ١٩٩٧: ٨)، أما (فهد، ٢٠٠٩: ٢٦) فقد حدد تقييم الأداء "بمجموعة من النسب والإجراءات التي تستخدمها المنظمة في تحديد مدى تنفيذ الأهداف التي تسعى من اجل تحقيقها"، وأيضاً من المفاهيم الواردة في عملية تقييم الأداء إن المؤسسات المالية ومنها المصارف تهتم بعملية تقييمالأداء من قبل العديد من الأطراف منها المالكون أو حملة الأسهم، والموظفون والمودعون والآخرون من الدائنين والعملاء والمقترضين، وفي الوقت نفسه تعمل المؤسسات المالية في ظل سياسات تشغيلية وائتمانية سليمة من وجهة نظر السلطات الحكومية، وذلك لغرض حماية المصلحة العامة(Rose & Hudgins, 2010: 167)، ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص أهم المفاهيم الواردة في تقييم أداء المصارف التجارية من خلال الآتي:-

١. يعد نظام تقييم الأداء المصرفي نظاماً جيداً للرقابة الفعالة في المنظمة التي تستطيع من خلاله كشف الانحرافات ومحاولة تقويمها.
٢. نظام تقييم الأداء المصرفي طريقة فعالة في تحقيق الأهداف من خلال معرفة ما هو منجز ومقارنته بالأهداف المرسومة مسبقاً.
٣. يستخدم نظام تقييم الأداء العديد من النسب والإجراءات وهو بذلك أداة فعالة لمعرفة المتحقق من الأعمال.
٤. يخدم نظام تقييم الأداء العديد من الأطراف داخل المؤسسات المالية وخارجها.

تمر عملية التقييم بالعديد من الخطوات أو المراحل على اعتبار إن تقييم الأداء هو علمية هادفة تنجز من قبل جهة أو عدة جهات داخل السلطة التنفيذية أو خارجها، وبذلك فقد اتفق كل من (السيسي، ١٩٩٧: ٢٠٣) (Dlandell, R.&Dias, M.C., 2000: 427.468)(Weiss, Ch., 1998: 32) (فهد، ٢٠٠٩: ١٢) إن عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية تتضمن مراحل عدة يتضمنها الشكل (١):

لشكل (١) خطوات تقييم الأداء في المصارف التجارية

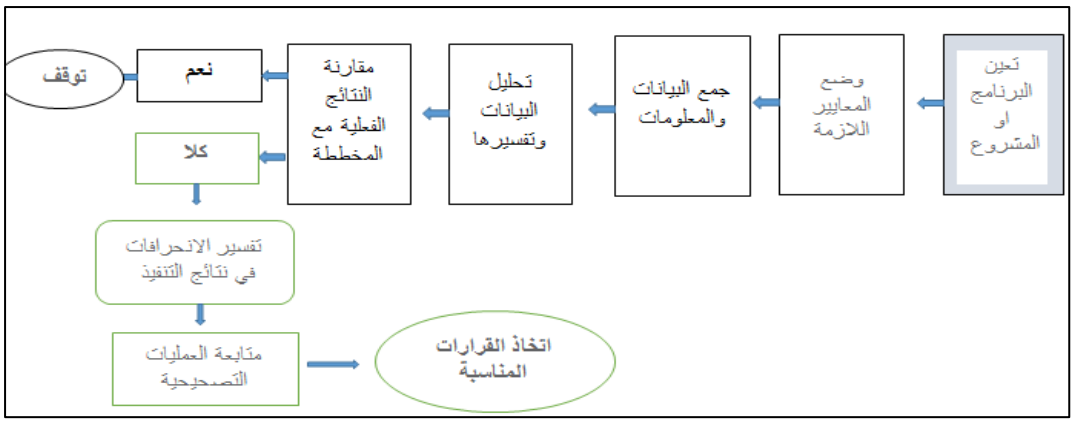

المصدر: من إعداد الباحثة

تبدأ خطوات التقييم بتعيين المشروعات أو البرامج المراد تقييمها إذ لابد من معرفة المسؤولين عن التقييم بالمشروعات أو البرامج التي تكون مرشحة لعملية التقييم وتحديد بداية العملية ونهايتها ومن ثم وضع المعايير اللازمة لغرض التقييم إذ لابد من تحديد مجموعة من الأوزان أو المقاييس المعيارية والتي يمكن أن تكون أهدافاً فرعية أو مقداراً من الأموال أو التوقيتات أو عدد الأفراد، وبعدها يتم جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها وذلك لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم ومقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة بما يقابلها من المؤشرات المستهدفة وتفسير الانحرافات في نتائج التنفيذ الفعلي بعد حصر الانحرافات التي حصلت وتفسير أسبابها ووضع الحلول المناسبة، وذلك بعد أن يتم مقارنة الأداء النمطي للأجهزة التنفيذية والنتائج التي حققتها في ضوء البيانات والمعلومات التي حصلت عليها مع النتائج المفترض تحقيقها وأخيراً متابعة العمليات التصحيحية للانحراف بما يكفل اتخاذ القرارات اللازمة، إذ لا تتوقف عملية التقييم عند معرفة الانحرافات بين التنفيذ والتخطيط، بل يجب أن تكون هناك خطوات تصحيحية لمسار اتخاذ الإجراءات التي تقتضيها كل حالة.

تكتسب عملية تقييم أداء المصارف التجارية أهمية كبيرة، لدورها المتميز في توفير الموارد التمويلية وتأدية مختلف الخدمات المصرفية لجميع قطاعات الاقتصاد وذلك لدفع عملية التنمية الاقتصادية، وهي السياسة التي تتخذ لتقرير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية فيه الأهداف المحددة مقدماً والوقوف على الانحرافات وتفسير أسبابها وتحديد أوجه التصحيح المناسبة (اللوزي وآخرون، ١٩٩٧: ١٩٢)، بالتالي تحظى عملية تقييم الأداء أهمية كبيرة في جوانب ومستويات عدة ومن خلال ما أورده الكُتاب والباحثون يمكن إجمالها بالأتي:-

أ. يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف، وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني واليات تعزيزه (السيسي، ١٩٩٨: ٢٤٢).

ب. يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمصرف التجاري ضمن أطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للمصرف (فهد، ٢٠٠٩: ٢٩).

ج. أما (الحكيم) فقد أوضح أهمية تقييم الأداء من خلال مداخله المختلفة التي تتكون من المدخل الإجرائي والمدخل البيئي والمدخل النظمي والأدائي (الحكيم، ٢٠٠٣: ٢٤).

د. أما (Rose &Hudgins, 2010: 168) فقد اتفق مع الحكيم على أهمية تقييم الأداء في قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، ويتمثل الهدف الأساسي لأي منظمة في تعظيم قيمتها والذي يعد الهدف الأساسي الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقه.

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نستنتج إن أهمية تقييم الأداء لأي منظمة ينبع من أهميته في تحقيق أهداف المنظمة القصيرة وطويلة الأجل، وتعد أداة فعالة في توفير المعلومات لأطراف مختلفة داخل المنظمة وخارجها وأداة لكشف نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومحاولة علاجها في الوقت المناسب، وأيضاً أداة فعالة في عملية التخطيط المستقبلي واتخاذ القرار، وهي مرشد للإدارة في صرف مواردها وعدم الهدر والتبذير للموارد الاقتصادية المتاحة، وتعمل على التنسيق بين أوجه النشاطات المختلفة داخل المنظمة.

وتعد المؤشرات المالية واحدة من أدوات تقييم الأداء، إذ يقصد بالمؤشرات المالية هي"النسب المالية التي يمكن استخراجها من أرقام الميزانية سواء بمقارنة بنود الموجودات بعضها مع بعض أو مقارنة بنود المطلوبات بعضها مع بعض أو مقارنة بنود الموجودات مع بنود أخرى في المطلوبات" (الجنابي، ٢٠١٥: ٤١٥)، وقد أوضح (التميمي، ١٩٩٧: ٣٨) إن تحليل النسب المالية يؤدي دوراً مهماً في تقييم كفاءة المصرف التجاري، حيث يعد مؤشراً أساسياً في تقييم قابليته في ممارسة نشاطه وتحقيق الأهداف المطلوبة، بالتالي فأن التحليل المالي للمصرف يعني تطوير منهجية تسمح بإبراز منجزات المصرف وتسهل إبداء الرأي حول وضع المصرف السابق وآفاقه المستقبلية، كما يؤدي التحليل المالي دوراً مهماً في تقييم أوضاع وسلامة أداء المصرف، وأول من لجأ إلى التحليل المالي هم رجال المصارف وذلك لتعرف على مراكز القوة والضعف للمنشآت التي كانت تطلب الائتمان، إن الإطار العام للتحليل المالي يتكون من قسمين هما تحضير وإعداد القوائم المالية ثم دراسة وتحليل هذه القوائم. وهناك الكثير من النسب المالية والائتمانية التي يتم استخدامها في دراسة ومتابعة أداء المصرف وتقويمه منها: (السنهوري، ٢٠١٣: ١١٢)

١ . نسب السيولة (Liquidity Ratios) وتعرف على إنها "مجموعة من النسب تهدف إلى توفير معلومات حول السيولة للمنشآت، والتي تعني قدرة المنظمة على دفع فواتيرها على المدى القصير دون ضغوط لا داعي لها" (Ross & Westerfield & Jaffe, 2013: 49)، وتقيس هذه المؤشرات مدى قدرة المنظمة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل (المطلوبات المتداولة) بما لديها من نقدية موجودات أخرى يمكن تحويلها الى السيولة خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً.

2. نسب النشاط، ويطلق عليها أيضاً نسب إدارة الأصول أو نسب الكفاءة(Activity Ratios)، تعكس هذه النسبة كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة لديه في مختلف الأنشطة والقطاعات والمجالات المختلفة ضمن إطار السياسات الائتمانية للمصرف التجاري، وتقيس أداء المصرف في استخدام الأموال المتاحة، إنتاجية العمالة، والعائد الذي حققه المصرف في استثمارات مختلفة (فهد، ٢٠٠٩: ٦٦).

٣. نسب الرفع المالي أو نسب الاقتراض(Leverage Ratios) والتي يقصد بها "مدى اعتماد المنظمة على الديون في تمويل استثماراتها" (النعيمي والتميمي، ٢٠٠٨: ٨٦)، لتقيس المدى الذي وصلت إليه أو استخدمته في تمويل احتياجاتها من خلال أموال الغير.

٤. نسب الربحية (Profitability Ratios) تمثل الإيرادات نقطة البداية للأداء المالي، فيما الربحية تمثل النتيجة النهائية لجميع الجهود والأنشطة لأداء المصرف، وهي تعد المقياس الكلي لأداء المصرف المالي، فالربحية وتحقيق عائد ملائم للمالكين من الأهداف الأساسية في عمل المصرف.

رابعاً. دراسة الحالة في مصرف الخليج التجاري

١. التقييم الوصفي للسياسة الائتمانية لمصرف الخليج التجاري

تأسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/٧٠٠٢ المؤرخة في ١٩٩٩/١٠/٢٠ الصادرة من دائرة تسجيل الشركات على وفق قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل برأس مال قدره (٦٠٠) مليون دينار مدفوع بالكامل، باشر المصرف أعماله عن طريق الفرع الرئيسي بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١ بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص.أ/٩/٣/١١٥ والمؤرخة في ٢٠٠٠/٢/٧ على وفق أحكام البنك المركزي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦ الملغي ليمارس المصرف أعمال الصيرفة الشاملة، وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأسماله عدة مرات إلى ان وصل الى (٣٠٠,٠٠٠) مليار دينار عراقي بعد ان اكتملت الإجراءات القانونية بتاريخ ٢٠١٤/١١/٧ من قبل دائرة التسجيل الشركات بموجب كتابهم ذي العدد/ ٢٦٧٩٠ والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٧ ، ويمتلك المصرف ٢٥ فرع منتشرة في محافظات العراق كافة، وفيما يلي وصف تحليلي للبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من قائمة الفحص [*]:-

يوجد لدى المصرف خطط إستراتيجية خمسية تتولى الإدارة العليا بمساعدات بعض المتخصصين والاستشاريين صياغتها، وهذه الخطط تكون لفترات مختلفة من سنة إلى خمس سنوات، وحسب الأوضاع الاقتصادية والأمنية للبلد، وتقوم الإدارة بإجراء التعديلات بعد انتهاء المدة الحالية للخطة أي يكون التعديل بداية المدة الجديدة سعياً منها لمواكبة التطورات التي تجري في السوق المصرفي، وتحدث تلك الخطط على أساس خدمات جديدة أو أنواع زبائن جدد أو حسب حاجة الاقتصاد، ويتولى قسم التخطيط بالمصرف مهمة رسم السياسة الائتمانية ووضع تلك السياسة داخل أطار مكتوب وان أهم أهدافها العامة من الإقراض مالية واقتصادية، وتحديد تنويع المحفظة الائتمانية وأهدافها من حيث حجم القروض وتشكيلها في المحفظة الائتمانية (حجم المبالغ وفترة الإقراض، ونوع الغرض، سحب على المكشوف، خصم شيكات أو كمبيالة)، والتخصص في نوع معين من القروض على أساس قطاعي أو جغرافي أو ديموغرافي أو كلها معاً...الخ وحصة المحفظة الائتمانية في الخطة المالية والسنوية للمصرف بالمقارنة مع النشاطات المصرفية الأخرى وانسجاماً مع اللوائح التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي والقوانين المختصة، وتحديد النشاطات الاقتصادية المستهدفة وجغرافية الأسواق التي ينوي المصرف دخولها، وصلاحيات منح الائتمان وسقف وحجم الائتمان المسموح به لكل مستوى من مستويات الصلاحية، ومتابعة تطورات المحفظة الائتمانية وإجراءات التسديد لكل ائتمان على حده، وتصنيف الائتمان ومخاطره بشكل يساعد على تحديد المبلغ الذي يستطيع ان يغطي خسائر القروض غير المتوقعة.

[*] تم جمع البيانات من خلال الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية في مصرف الخليج التجاري مع كل من:- شيماء وجيه كاظم مستشار في دائرة الائتمان وشروق إبراهيم مدير فرع المصرف – البصرة.

إن السياسة الائتمانية للمصرف هي عبارة عن توجيهات وإجراءات لمنح التسهيلات الائتمانية ومتابعة تسديدها، مقرة من قبل مجلس إدارة المصرف وواجبة التطبيق من قبل الجميع، وتعد المنافسة من المشكلات التي يتعرض لها المصرف والتي قد تسبب منح ائتمان غير سليم وذلك من اجل حصول المصرف على إيرادات فوائد القروض لرفع إيرادات المصرف المؤقتة لغرض منافسة المصارف، لذلك تقوم الإدارة العليا بأخذ المنافسة بنظر الاعتبار عند رسم السياسة الائتمانية، وذلك من خلال تحديد السوق المالي والمصرفي التنافسي وأكثر تسليط الإدارة العليا هنا على أسعار الفائدة إذ تعد هي الأكثر تعرضاً للمنافسة بين المصارف وبالتالي تعزز السياسة الائتمانية المركز الاستراتيجي والتنافسي في السوق.

وتعمل السياسة الائتمانية على خلق ثقة متبادلة بين الموظفين والإدارة العليا من خلال المشاركة في بعض الآراء والاقتراحات المقدمة من قبل الموظفين والمسؤولين على منح الائتمان، وكذلك يقوم المصرف من خلال إدارة الجودة في خلق ثقة متبادلة بين الزبون والموظف (ضابط الائتمان) من خلال الاهتمام بالزبون وتلبية جميع احتياجاته بما يتفق مع سياسة المصرف الائتمانية بالتالي رضا الزبون هو الهدف الأساسي للمصرف وكذلك العمل كفريق بين الموظفين داخل المصرف والذي يخلق الثقة المتبادلة بينهم، تقوم الإدارة العليا للمصرف بتقليص الديون المتعثرة بالاعتماد على السياسة الائتمانية للسنة السابقة، ويقوم المصرف بالبحث عن الزبائن التي تتوافر فيهم الأهلية وذلك من خلال توافر بعض الشروط الواجب توافرها للأفراد الذين يقوم المصرف باختيارهم لمنح الائتمان ومن جملة هذه الشروط، أن يكون قد احترف عملاً ضمن الأعمال الاقتصادية وفق هوية الانتساب لجهة ينتمي إليها، وتوفر رأس مال مناسب للزبون من خلال حركة حسابه ، وتوفر الأهلية القانونية للزبون وعناصر الأمان عن طريق الاستعلام عن وضع الزبون المادي وسمعته التجارية، وجود محل تجاري أو عمل ثابت للزبون، أن لا يكون من منتسبي الدوائر الرسمية أو غير الرسمية ماعدا من مارس نشاط اقتصادي برخصة قانونية، وبالنسبة للشركات تكون عقود التأسيس مصدقة من قبل مسجل الشركات والعقود مصدقة لدى كاتب عدل، وتقدم المستمسكات للمصرف بصورة واضحة وإملاء حقول الاستمارة كافة الخاصة بطلب الائتمان للأفراد أو الشركات، وتقديم الضمانات المناسبة للائتمان الممنوح.

يمنع البنك المركزي التركيز في منح الائتمان، و ويوصي بالتوجه نحو التنويع وهذا ينص ضمن السياسة الائتمانية التي تقوم الإدارة العليا بأعدادها،إذ تذكر ضمن فقرات وأهداف تلك السياسة ومنها يستوجب التحري في الأسواق التجارية من قبل فرق العمل لتعريف أصحاب المحلات التجارية بالخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها المصرف أو الفروع المنتشرة في محافظات العراق كافة بشكل مستمر .

٢. التقييم الكمي للسياسة الائتمانية في مصرف الخليج التجاري

سيتم في هذا القسم تقييم السياسة الائتمانية للمصرف عينة الدراسة من خلال عدد من المؤشرات المالية التي تعكس أداء السياسة الائتمانية للمصرف وكما في الجداول (٢ و ٣ و ٤)

الجدول (٢)

مؤشرات الائتمان النقدي لمصرف الخليج التجاري للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥) (نسبة مئوية %)

السنة	نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع	نسبة إيراد الائتمان إلى إيراد الاستثمار	نسبة إيراد الائتمان من إيراد العمليات الأخرى	نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات	نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان	إجمالي مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي الائتمان النقدي
٢٠٠٥	47	119	29	19	17	5.00
٢٠٠٦	30	23	33	20	14	9.23
٢٠٠٧	1.44	13	32	1.08	274	132
٢٠٠٨	2.05	6	20	1.41	64	180
٢٠٠٩	20	14	32	14	10	18
٢٠١٠	24	21	40	17	14	15
٢٠١١	40	112	49	25	9	8.32
٢٠١٢	82	242	41	88	3.27	3.40
٢٠١٣	69	531	6.92	37	٦.06	2.86
٢٠١٤	63	71	9.03	35	١١	3.12
٢٠١٥	76	٤٤7	٥٨	٣٨	١٣	4.50

المصدر:- بيانات الجدول (٣)

الجدول (3) البيانات الأساسية لبيانات الائتمان والبيانات ذات العلاقة فيها لمصرف الخليج التجاري للمدة (2005-2015)

السنة	إجمالي الائتمان النقدي	إجمالي الودائع	ايراد الائتمان النقدي	ايراد الاستثمار	ايراد العمليات المصرفية	إجمالي الموجودات	ديون متأخرة التسديد	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
2005	8.739.417.071	18.793.200.802	725.216.469	607.210.042	2.504.343.971	45.733.265.770	1.506.359.014	437.343.070
2006	16.443.532.924	54.007.593.010	1.346.290.718	5.927.998.918	4.107.469.329	81.847.073.831	2.289.154.444	1.518.441.755
2007	1.532.356.100	106.116.092.813	1.608.049.866	12.169.876.775	4.960.643.977	141.855.589.170	4.196.611.472	2.018.441.775
2008	3.399.794.040	165.752.211.737	1.675.581.008	28.120.156.038	8.290.112.766	239.984.991.213	2.159.306.447	6.120.000.000
2009	36.585.535.538	187.469.559.369	2.978.552.655	21.332.365.833	9.227.475.651	258.650.156.316	3.655.668.565	6.620.000.000
2010	45.873.603.563	190.009.727.077	4.333.235.189	20.605.952.632	10.786.901.807	272.031.632.749	6.245.698.739	6.870.000.000
2011	87.645.089.722	216.937.195.119	8.556.250.156	7.641.624.908	17.395.341.549	343.800.873.179	7.590.738.852	7.300.000.000
2012	214.344.082.121	260.779.664.078	18.693.268.447	7.732.918.950	45.108.759.478	244.766.297.564	7.025.041.643	7.300.000.000
2013	286.574.411.711	417.143.122.798	4.990.549.269	939.197.245	72.021.245.225	781.479.239.060	17.371.697.259	8.200.000.000
2014	288.100.225.026	455.212.133.539	6.305.537.830	8.850.390.891	69.787.103.459	816.478.697.199	31.221.915.345	9.000.000.000
2015	310.868.747.242	409.220.684.788	31.761.075.476	7.157.534.694	54.583.946.489	810.971.493.477	39.259.270.137	14.000.000.000

المصدر : التقارير المالية السنوية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2005-2015)

الجدول (4) نسب التغير السنوية لبيانات الائتمان والبيانات ذات العلاقة فيها لمصرف الخليج التجاري للمدة (2005-2015)

السنة	نسب التغير السنوية %							
	إجمالي الائتمان النقدي	إجمالي الودائع	إيراد الائتمان النقدي	إيراد الاستثمار	إيراد العمليات المصرفية	إجمالي الموجودات	ديون متأخرة التسديد	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
2005	-	-	-	-	-	-	-	-
2006	88	187	86	876	64	79	52	247
2007	91-	80-	19	105	21	73	83	33
2008	122	1462	4	131	67	69	49-	203
2009	976	13	78	24-	11	8	69	8
2010	25	1	45	3-	17	5	71	4
2011	91	14	97	63-	61	26	22	6
2012	145	20	118	1	159	29-	7-	0
2013	34	60	73-	88-	60	219	147	12
2014	1	9	26	842	-3	4	80	10
2015	8	10-	404	19-	-22	1-	26	56

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (15)

وتشير الجداول السابقة إلى ما يلي:-

١. كانت نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ (١.٤٤%، ٢.٠٥%) كحد أدنى وهي اقل من النسب المعيارية (١:١)، إذ بلغ الائتمان النقدي (١,٥٣٢، ٣,٣٩٩) مليار دينار على التوالي مقارنة برصيد الودائع للفترة نفسها (١٠٦,١١٦، ١٥٦,٧٥٢) مليار دينار، وهي نسبة ضئيلة تدل على إتباع المصرف سياسة ائتمانية تحفظية خلال هذه المدة، إلا إنها ارتفعت خلال عامي ٢٠١٢ ،٢٠١٥ (٨٢%، ٧٦%) كحد أعلى خلال مدة الدراسة، وهي نسبة الأمان إذ بلغ رصيد الائتمان النقدي خلال تلك المدة (٢١٤,٣٤٤، ٣١٠,٨٦٨) مليار دينار على التوالي مقارنة برصيد الودائع للفترة نفسها (٢٦٠,٧٧٩، ٤٠٩,٢٢٠) مليار دينار، وأعلى نسبة ارتفاع سنوية سجلها المصرف خلال سنة ٢٠٠٩ (٩٧٦%) كحد أعلى مقارنة بالسنة السابقة ٢٠٠٧ (-٩١%) كحد أدنى، وأعلى نسبة زيادة في الودائع كانت خلال سنة ٢٠٠٨ (١٤٦٢%) مقارنة بأقل نسبة تغيير سنوية لرصيد الودائع خلال سنة ٢٠٠٧ (-٨٠%) ويرجع السبب في زيادة الائتمان النقدي الممنوح خلال المدة الأخيرة إلى الزيادة في خطة المصرف التوسعية في مجال منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للقطاعات الاقتصادية كافة والمضمونة من قبل شركة الكفالات المصرفية، ونلاحظ إن مصرف الخليج التجاري تراوحت اغلب نسبة الإقراض لديه ضمن حدود الأمان ما عدا بعض السنوات كانت قليلة كما أشار إليها أنفاً وهي اقل من المعدل، ولكن بصورة عامة يعد هذا المؤشر ضمن المقاييس المقبولة في ظل سياسة ائتمانية جيدة.

٢. تراوحت نسب إيراد الائتمان إلى إيراد الاستثمار من (٦%) كحد أدنى خلال سنة ٢٠٠٨، و(٥٣١%) كحد أعلى خلال سنة ٢٠١٣ وهي اقل نسبة تغيير سنوية سجلها المصرف خلال مدة الدراسة(-٧٣%) بالنسبة لإيراد الائتمان وكذلك إيراد الاستثمار(-٨٨%)، إذ بلغ رصيد إيراد الائتمان خلال سنة ٢٠٠٨ (١,٦٧٨) مليار دينار ورصيد الاستثمار للسنة نفسها (٢٨,١٢٠) مليار دينار، ويرجع السبب إلى انخفاض عمليات الائتمان على رغم من ارتفاع مخصص المحفظة الاقراضية للسنة نفسها وارتفاع إيراد الاستثمارات الأخرى الناجمة عن حوالات الخزينة والاستثمار الليلي ودخل الودائع لدى المصارف الأخرى، وقد ارتفع رصيد الائتمان النقدي خلال سنة ٢٠١٣ (٤,٩٩٠) مليار دينار مقارنة بإيراد الاستثمار لنفس السنة(٩٣٩,١٩٧) مليون دينار وهذا يدل على زيادة إيراد المصرف من الدخل المتولد من العمليات المصرفية الناجمة عن التسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف خلال ٢٠١٣.

٣. على الرغم من ارتفاع رصيد الائتمان خلال سنة ٢٠١٣ بالمقارنة مع إيراد الاستثمار للسنة نفسها إلا انه سجل اقل نسبة انخفاض خلال ٢٠١٣ (٦.٦٢%)(٤,٩٩٠) مليار دينار كحد أدنى وبنسبة تغيير سنوية (-٧٣%) لإيراد الائتمان مقارنة بإيراد العمليات المصرفية خلال السنة نفسها (٧٢,٠٢١) مليار دينار وبنسبة تغيير سنوية (٦٠%) لإيراد العمليات المصرفية الأخرى ويرجع السبب إلى ارتفاع تسديد الفوائد من المدينين، وسجلت أعلى نسبة خلال سنة ٢٠١٥ (٥٨%)، إذ بلغ رصيد إيراد الائتمان النقدي (٣١,٧٦١) مليار دينار مقارنة بإيراد العمليات المصرفية الأخرى (٥٤,٥٨٣) مليار دينار وبنسب تغيير سنوية (٤٠٤%) لإيراد الائتمان النقدي (-٢٢%) لإيراد العمليات الأخرى، ويلاحظ ارتفاع إيراد كلُ من الائتمان النقدي وإيراد العمليات المصرفية خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة وذلك بسبب إن مصرف الخليج

التجاري تبنى إستراتيجية ائتمانية جيدة لدعم النشاط الائتماني وذلك من خلال تلبية احتياجات عملائه وتشغيل موارده المتاحة وتوظيفها في مختلف الأنشطة.

٤. تراوحت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات بين (١.٠٨%) خلال سنة ٢٠٠٧ كحد أدنى وهي تعكس انخفاض المخاطر الائتمانية خلال الفترة نفسها ، إذ بلغ رصيد الائتمان النقدي (١,٥٣٢) مليار دينار مقارنة برصيد إجمالي الموجودات للسنة نفسها (١٤١,٨٥٥) مليار دينار وبنسب تغيير سنوية(-٩١%) و(٧٣%) لإجمالي الموجودات، وأعلى نسبة تعرض لها المصرف خلال سنة ٢٠١٢ (٨٨%)، إذ بلغ رصيد الائتمان خلال السنة(٢١٤,٣٤٤) مليار دينار ورصيد إجمالي الموجودات (٢٤٤,٧٦٦) مليار دينار وبنسب تغيير سنوية (١٤٥%، -٢٩%) ما يعكس دخول المصرف في منح المزيد من الائتمان النقدي بالتالي تعرضه للمزيد من المخاطر الائتمانية، وبصورة عامة كانت نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الموجودات في حدود الأمان ما عدا سنة ٢٠١٢ دخل فيها المصرف مرحلة الخطر، وهذا ما يؤكد انتهاج المصرف إستراتيجية ائتمانية جيدة.

٥. كانت نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان خلال سنة ٢٠١٢ (٣.٢٧%) والبالغة (٢١٤,٣٤٤) مليار دينار كحد أدنى بسبب تسديد عدد من المدينين القدامى هذا ما أبقى المصرف على نفس مخصص ديون مشكوك في تحصيلها المدور من السنة السابقة وإعفاء بعض المدينين الذين سددوا التزاماتهم مما أدى إلى انخفاض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لسنة ٢٠١٢ إلى(٧,٠٠ ٢) مليار دينار، ارتفعت النسبة خلال سنة ٢٠٠٧ (٢٧٤%) إذ بلغ رصيد الديون المتعثرة (٤,١٩٦) مليار دينار مقارنة بحجم الائتمان الممنوح للسنة نفسها والبالغ (١٠٦,١١٦) مليار دينار والذي أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة المخصص بنسبة (١٣٢%) والبالغ (٢,٠١٨) مليار دينار وبنسبة زيادة (٢٠٣%) عن السنة السابقة، إن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة لدى المصرف يعود سببه إلى ضعف الوضع الأمني في العراق وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، هذا ما دعا المصرف إلى رصد مبالغ مرتفعة كمخصص قروض متعثرة، بصورة عامة تدل النسب الخاصة بالقروض المتعثرة ومخصص الديون على انخفاض القروض المتعثرة لدى المصرف في اغلب سنوات الدراسة وكذلك انخفاض مخصص القروض ما عدا سنة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، يعود هذا إلى تجنب المصرف العمليات الاقراضية التي تتضمن نسبة كبيرة من المخاطر الائتمانية.

٣. تقييم الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة

بعد أن تم تقييم السياسة الائتمانية للمصرف عينة الدراسة، سيتم في هذا القسم تقييم الأداء المالي اعتماداً على أهم المؤشرات المالية المعتمدة في تقييم الأداء المصرفي، وبيان مدى انعكاس السياسة الائتمانية على الأداء المالي للمصرف بوصفه يمثل أحد الأنشطة والمصادر الرئيسة لإيرادات المصرف.

الجدول (٥) مؤشرات الأداء المالي لمصرف الخليج التجاري للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥

السنة	نسبة السيولة	نسب التشغيل			نسبة الرافعة المالية	نسب كلف النشاط				نسب الربح	
	نسبة السيولة السريعة	إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الودائع	إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع	نسبة (الاستثمار+ الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع)	(إجمالي الودائع/ رأس المال+الاحتياطي)	مجموع مصروفات العمليات المصرفية/ إجمالي الودائع	مجموع مصروفات العمليات المصرفية/ مجموع المصروفات	مجموع مصروفات العمليات المصرفية/ مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات/ مجموع الإيرادات	الأرباح المتحققة / رأس المال المدفوع	الأرباح الصافية بعد التوزيع / رأس المال المدفوع
٢٠٠٥	104	43	47	89	155	3.75	37	21	56	14	-
٢٠٠٦	58	33	30	64	224	1.39	33	18	53	12	4.86
٢٠٠٧	46	56	1.44	57	373	3.37	50	29	59	22	-
٢٠٠٨	42	78	2.05	80	404	4.05	54	24	45	62	42
٢٠٠٩	31	72	20	92	317	3.22	47	28	61	16	14
٢٠١٠	40	58	24	82	299	3.39	45	31	69	11	3.53
٢٠١١	46	60	40	100	184	2.95	٤٣	23	54	12	10
٢٠١٢	61	6.88	82	89	175	4.02	50	18	36	35	28
٢٠١٣	88	16	69	84	135	4.15	57	20	35	22	18
٢٠١٤	80	17	63	80	132	4.80	58	27	46	14	11
٢٠١٥	60	41	76	117	127	7.17	63	45	72	4.36	3.12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول (٣) و (٦).

الجدول (6) البيانات الأساسية ذات العلاقة بالأداء المالي لمصرف الخليج التجاري للمدة (2005-2015)

السنة	حساب النقود	اجمالي الاستثمار	رأس المال المدفوع	الاحتياطي	مصروفات العمليات المصرفية	مجموع المصروفات	مجموع الإيرادات	الارباح المتحققة	الأرباح الصافية بعد التوزيع
2005	19,617,939,073	8,066,764,137	10,300,000,000	1,818,919,503	699,601,543	1,879,937,142	3,383,163,990	1,489,248,572	ب. غ. م
2006	31,269,795,985	17,965,550,195	22,344,000,000	1,813,588,371	1,046,053,856	3,141,758,474	5,927,998,918	2,709,435,537	1,088,055,581
2007	50,424,794,645	59,136,880,079	22,344,000,000	6,087,661,230	3,585,256,674	7,157,912,372	12,169,876,775	4,953,399,242	ب. غ. م
2008	69,256,530,947	129,904,635,042	25,000,000,000	16,050,279,006	6,726,934,501	12,534,977,030	28,120,156,038	15,414,634,473	10,459,779,467
2009	57,993,335,765	135,527,449,633	50,000,000,000	9,200,957,105	6,047,589,567	12,996,468,368	21,332,365,833	8,019,160,152	7,103,491,461
2010	75,931,334,923	110,162,548,987	56,990,000,000	6,558,282,453	6,451,599,686	14,245,956,810	20,605,952,632	6,161,760,788	2,014,848,850
2011	96,677,268,551	129,404,956,002	103,950,000,000	14,233,956,284	6,407,536,421	14,945,402,275	27,823,428,596	12,407,337,405	10,069,797,454
2012	160,054,153,308	17,944,848,065	103,950,000,000	45,137,509,846	10,506,050,168	20,918,812,675	57,691,863,081	36,342,937,635	29,314,141,321
2013	368,770,324,961	64,783,630,176	250,000,000,000	59,384,100,291	17,348,445,248	30,511,947,863	87,494,815,267	56,026,695,132	45,079,249,705
2014	365,144,128,726	77,925,472,377	300,000,000,000	45,974,012,631	21,887,261,026	37,609,126,947	81,400,977,625	42,753,350,949	34,339,256,085
2015	244,756,595,621	167,113,347,120	300,000,000,000	21,625,505,884	29,379,379,259	46,795,289,422	64,702,770,831	13,912,907,430	9,366,908,258

المصدر: التقارير المالية السنوية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2005-2015)

ب. غ. م. تعني بيانات غير متوفرة

يتضح من بيانات الجدولين (٥) و(٦) ما يلي:-

١. تراوحت نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (نسبة السيولة) ما بين (١٠٤%) كحد أعلى خلال سنة ٢٠٠٥ وهي أعلى من النسب المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (٣٠%) وهذا يعني هناك أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع، وبين (٣١%) خلال عام ٢٠٠٩ كحد أدنى خلال مدة الدراسة وهي ضمن النسب المعيارية، وبصورة عامة يعمل المصرف في اغلب سنين الدراسة ضمن الحدود المقبولة مما يعكس تطلع المصرف إلى التوسع في حجم أعماله وتحقيق معدلات نمو متوازنة وطموحة على مختلف الأنشطة لزيادة حصته السوقية وتعزيز مركزه المالي.

٢. تشير نسب التشغيل بصورة عامة إلى إن نسبة الاستثمار إلى إجمالي الودائع هي في حدود المتوسطة حسب معايير التقييم، إذ تراوحت النسبة بين ضعيفة خلال سنة (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) وبين متوسطه (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ ،٢٠١٠، ٢٠١٥) وجيده خلال (٢٠٠٨، ٢٠٠٩)، أما نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع فهي في حدود الجيدة، إذ تراوحت بين ضعيفة خلال السنوات (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠) ومتوسطة خلال السنوات (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠١١) وجيده خلال السنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥)، ونسبة الاستثمار والائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع هي في حدود الجيد جداً وهذا مؤشر إن المصرف يستغل موارده في استثمارات مختلفة وتعد هذه النسبة من أهم النسب التي على المصرف مراقبتها باستمرار وان يرفعها دائماً وذلك يعني التوجه بالاستثمارات نحو الأفضل.

٣. تراوحت نسبة الودائع إلى رأس المال والاحتياطي ما بين (٤٠٤%) كحد أعلى خلال سنة ٢٠٠٨ وهي أعلى من المعيار وتدل على قدرة المصرف على تحمل الخسائر و(١٧٢%) خلال سنة ٢٠١٥ وهي أيضاً أعلى من المعيار وهذه النسبة تعني قدرة المصرف على توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

٤. إن نسب كلف النشاط تتراوح بصورة عامة بين (٧.١٧%) كحد أعلى خلال سنة ٢٠١٥ و(١.٣٩%) خلال سنة ٢٠٠٦ وهذه النسبة تدل على كفاءة الإدارة في إنفاق المصروفات مقابل إجمالي الودائع ارتفاع النسبة أكثر من ٥٠% وهي تشير ضعف كفاءة الإدارة، كذلك نسبة مجموع مصروفات العمليات المصرفية إلى مجموع المصروفات تتراوح بين (٣٣%) خلال سنة ٢٠٠٦ وهي ضمن حدود الكفاءة و(٦٣%) كحد أعلى خلال السنة ٢٠١٥ وهي أعلى من المعيار ما يدل على انخفاض كفاءة الإدارة خلال هذه السنة، وتتراوح نسبة مجموع مصروفات العمليات المصرفية إلى مجموع الإيرادات بين (١٨%) خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ كحد أدنى و(٤٥%) خلال سنة ٢٠١٥ كحد أعلى وهي ضمن النسب المعيارية بالتالي فأن المصرف يتمتع بانخفاض المصروفات مقابل الإيرادات.

٥. تراوحت نسبة الأرباح المتحققة إلى رأس المال المدفوع بين (٦٢%) كحد أعلى خلال سنة ٢٠٠٨ والذي أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة الأرباح الصافية بعد التوزيع إلى (٤٢%) وهي أعلى حد خلال مدة الدراسة و(٤.٣٦%) كحد أدنى خلال السنة ٢٠١٥ وانخفاض الأرباح المتحققة خلال هذه السنة هي نتيجة انخفاض إيراد العمليات المصرفية والإيرادات الأخرى وإيراد الاستثمار وبعد تنزيل التخصيصات الضريبية واحتياطي رأس المال بموجب قانون الشركات تصبح نسبة صافي الربح المعد للتوزيع خلال السنة نفسها (٣.١٢%) وهي أدنى نسبة خلال مدة الدراسة.

بناءاً على ما سبق يمكن تلخيص التقييم الوصفي والكمي للسياسة الائتمانية في المصارف عينة الدراسة بالنتائج الآتية:-

١. يمتلك مصرف الخليج التجاري سياسة ائتمانية مكتوبة تحدد فيها السقوف الائتمانية والأنشطة والمجالات المراد تمويلها، وكذلك يتم تحديد الإجراءات والتعليمات لكل مستوى داخل المصرف، ويقوم قسم مختص برسم السياسة الائتمانية وهو قسم التخطيط والمسؤول عن صياغتها الإدارة العليا في المصرف.
٢. ترتكز السياسة الائتمانية في المصرف عينة الدراسة على الأسس والتشريعات والتعليمات التي يقوم البنك المركزي بصياغتها ضمن اللائحة الإرشادية ووفقاً لما تقتضيه السياسة النقدية في العراق، والمصارف ملزمة على تنفيذ تلك التعليمات والقوانين، مع ذلك لم ترتقِ السياسة الائتمانية للمستوى المطلوب في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي.
٣. وقد تبين واضحاً ان مصرف الخليج التجاري يعتمد في منحه للائتمان النقدي على قياس المخاطر الائتمانية وذلك من خلال قسم خاص لادارة المخاطر.
٤. تؤثر السياسة الائتمانية المتبعة من قبل إدارة المصرف في أداء المصرف المالي، وذلك من خلال نوع السياسة التي ينتهجها المصرف، فالمصرف يحاول المحافظة على رؤوس أمواله وهو بذلك يحاول الابتعاد عن المخاطر قدر المستطاع بالتالي فأن أرباحه تكون محدودة لإتباعها سياسة ائتمانية متشددة ومتحفظة.

رابعاً. الاستنتاجات والتوصيات

١. الاستنتاجات

أ. يعد الجهاز المصرفي من الضروريات الأكثر أهمية في الحياة الاقتصادية، كما انه احد أهم المحفزات الأساسية للتنمية الاقتصادية، إذ يمثل الائتمان سلاحاً ذا حدين الأول يعد الاستثمار الأول للمصارف الذي من خلاله تستطيع تحقيق المزيد من الأرباح وتقوي مراكزها المالية، والثاني يعد وسيلة تمويلية يمكن من خلالها تحقيق الرفاه للمجتمع باعتباره شريان الاقتصاد للعديد من المشروعات.

ب. هناك اثر واضح للسياسة الائتمانية في أداء المصرف فالمصرف الذي يتبع سياسة مرنه او متساهلة يهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح عكس المصرف الذي يعتمد سياسة ائتمانية متشددة فانه يتمتع بمستوى محدد من الأرباح ولا يريد التعرض إلى المزيد من المخاطر.

ج. المصارف الخاصة لا تتمتع بملاءة مالية مرتفعة مقارنة مع المصارف الحكومية تمكنها في توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها والتي يغلب عليها قصر الآجل، بالتالي ما تزال مترددة وبشكل واضح في توسيع نشاطها الائتماني، وتفضل التوجه نحو تقديم الائتمان التعهدي بشكل اكبر من الائتمان النقدي .

د. إن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود سببه إلى ضعف الوضع الأمني في العراق وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين إلى خارج العراق، وهذا ما أدى إلى التقليل من منح الائتمان .

هـ. إن أهم الخصائص التي تتميز بها السياسة الائتمانية المطبقة لدى المصرف (مصرف الخليج التجاري) بأنها سياسة متشددة ومتحفظة إلى حدٍ ما وذلك لان المصارف بالرغم من ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لديها إلا

إنها متحفظة في منح الائتمان الذي نتجت عنه سيولة مرتفعة تفوق النسب المعيارية (٣٠%) ويشير ذلك إلى وجود موارد مالية معطلة لا تتوافر لها فرص الائتمان والاستثمار الآمن.

٢. التوصيات

أ. على البنك المركزي العراقي الارتقاء بالتشريعات الرقابية والمالية بما يسهم في تقوية النظام المالي واتخاذ مزيد من الإجراءات والتدابير الرامية إلى صياغة سياسة ائتمانية كفوءة بما يتناسب مع المعايير الدولية وتنويع الخدمات المصرفية وتحديث الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر الائتمانية والتأكد من التزام المصارف بتطبيقها.

ب. اعتماد المصارف في عملها على خطة ائتمانية جديدة ترتكز على الأنشطة المصرفية الأساسية وبما يتفق مع الإطار العام للسياسة النقدية والابتعاد عن الائتمان الخطر والاستثمار غير السليم.

ج. على البنك المركزي العراقي تطوير ودعم إستراتيجية ائتمانية جديدة لتحفيز المصارف نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

د. تكثيف الرقابة على القروض كبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة.

هـ. ممارسة الصيرفة باعتماد قاعدة ارشادية عند منح الائتمان النقدي للمصرف الواحد تجنباً لتعرضه للمخاطر الائتمانية.

و. الاستمرار بمتابعة القروض وخاصة القروض الكبيرة والمتعثرة بما يخدم الوفاء بتلك القروض لتجنب تعرض المصرف إلى الإفلاس.

ز. المراجعة الدورية للسياسة الائتمانية للتأكد من ملاءمتها للأهداف الكلية والمعايير والأعراف المعمول بها من قبل البنك المركزي العراقي، مع تقييم الخدمات المصرفية ودعمها وتطويرها.

المصادر

المصادر العربية

أولاً. الكتب

١. أبو احمد وقدوري، رضا صاحب، فائق مشعل (٢٠٠٥) "**إدارة المصارف**" الطبعة الأولى، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، العراق.

٢. أرشيد وجودة، عبد المعطي رضا، محفوظ احمد (١٩٩٩) "**إدارة الائتمان**" الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٣. آل ادم واللوزي، يوحنا عبد، سليمان (٢٠٠٠)"**دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات**" الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر، عمان الأردن.

٤. الجنابي، هيل عجمي جميل (٢٠١٥) "**إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية**"الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

٥. الحسيني والدوري، فلاح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمن عبد الله (٢٠٠٣) "**إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر**" الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٦. الحسيني والدوري، فلاح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمن عبد الله (٢٠٠٨) "**إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر**" الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٧. السنهور، محمد مصطفى (٢٠١٣) "**إدارة البنوك التجارية**" الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، الأردن.

٨. السيسي، صلاح الدين حسن (١٩٩٧) "**الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر**" الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٩. السيسي، صلاح الدين حسن (١٩٩٧) "**الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر**" الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

١٠. السيسي، صلاح الدين حسن (١٩٩٨)"**التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**" الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

١١. آل شبيب، دريد كامل (٢٠١٥) "**إدارة العمليات المصرفية**"الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

١٢. العلي، اسعد حميد (٢٠١٣) "**إدارة المصارف التجارية – مدخل كمي لإدارة المخاطر**" ، الطبعة الأولى الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٣. آل علي، رضا صاحب أبو احمد (٢٠٠٢) "**إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**" الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٤. اللوزي وآخرون، سليمان احمد، مهدي حسن زويلف، مدحت إبراهيم الطروانة (١٩٩٧) "**إدارة البنوك**"الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٥. النعيمي والتميمي، عدنان تايه، ارشد فؤاد (٢٠٠٨) "**التحليل والتخطيط المالي _ اتجاهات معاصرة**" الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٦. شحاتة، صلاح إبراهيم (٢٠٠٩)" **ضوابط منح الائتمان من منظور قانوني ومصرفي**"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

١٧. فهد، نصر محمود مزنان (٢٠٠٩)"**أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**"الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً. الرسائل والأطاريح الجامعية

١. الحكيم، ماجدة محسن عبد الرحمن (٢٠٠٣)"متطلبات تطوير فاعلية نظام تقييم الأداء الصناعي في الشركة الوطنية لصناعات الأثاث المنزلي" دراسة حالة، رسالة ماجستير تقدم بها إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، العراق.

٢. التميمي، انتصار عبود جواد (١٩٩٧) "تقييمكفاية أداء المصارف التجارية الحكومية والخاصة" دراسة مقارنة، رسالة ماجستير تقدم بها إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، العراق.

٣. عيسى، امجد عزت عبد المعزوز(٢٠٠٤) " السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين" رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية لكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

ثالثاً. مصادر الانترنت

١. البنك المركزي، التقارير الاقتصادية السنوية، موقع الالكتروني www.cbi.ip.

٢. السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا– البنك المركزي (٢٠٠٦) الموقع الالكتروني www.cbl.gov.ly.

رابعاً. المقابلات الشخصية

١. شروق إبراهيم، مدير مصرف الخليج فرع البصرة، مصرف الخليج ، البصرة(٢٠١٦/٥/١٦).

٢. شيماء وجيه كاظم، مستشارة في دائرة الائتمان، مصرف الخليج، بغداد (٢٠١٦/٦/١).

المصادر الأجنبية

First. Books

1. Rose & Hudgins, Peter S., Sylvia C.,(2010)**"Bank Management & Financial Services"** 8th ed, McGraw-Hill, Irwin, New York, U.S.A.

2. Weiss, C.H., (1998**)"Evaluation ":**2nd Ed., New Jersey Prentice – Hall.

3. Dlandell. R.&Dias, M.C. **(2000)"Evaluation Methods For Non-experimental data"** Fiscal Studies, Vol. 21. No. 4. 2000.

4. Ross & Westerfield & Jaffe, Stephen A, Randolph W, Jeffey (2013) **"Corporate Finance"** 10th ed, McGraw-Hill, Irwin, New York, U.S.A.

Second. Thesis & Dissertation

1. Mirach, Hagos (2010)"**Credit Management- A Case Study of Wegagen Bank Share Company in Tigrey Region"** A Research project submitted to the Department of Accounting and Finance College of Business and

Economics, Mekelle University, for the partial Fulfillment of the Degree of Master of Science in Finance and Investment.

2. Owerri, Umuagwo, P. M. B. (2013) "**The Impact of Liquidity Management on the Profitability of Banks in Nigeria"** Journal of Finance and Bank Management 1(1); June 2013 pp. 37-48 Sunny Obilor lbe, American Research Institute for Policy Development 37 www.aripd.org / jfbm.

3. Godwin E, Bassey (2015) "**Bank Profitability And Liquidity**" International Journal of Economics, Commerce and Management United Kingdom Vol. III, Issue 4, April 2015 Licensed under Creative Common Page 1 http:// ijecm.co.uk/ ISSN, Department Of Economics, University of Uyo, Uyo, Nigeria.

الملحق (١)
قائمة الفحص الخاصة بالسياسة الائتمانية لمصرف الخليج التجاري

السياسة الائتمانية لمصرف

١. هل لدى الإدارة العليا للمصرف خطط إستراتيجية لصياغة ورسم السياسة الائتمانية؟إذا كان الجواب بنعم (يرجى تزويدنا بنموذج من ذلك).
٢. هل تقوم الإدارة العليا للمصرف بأجراء تحديث وإعادة نظر بالسياسة الائتمانية من آن لآخر حتى تواكب أي جديد في السوق المصرفي؟
٣. هل يمتلك المصرف سياسة ائتمانية مكتوبة، ومن هو المسؤول عن صياغتها؟وماذا تعني السياسة الائتمانية للمصرف؟ وما هي أهم أهدافها؟ (يرجى تزويدنا بنموذج من ذلك).
٤. عند رسم السياسية الائتمانية هل تؤخذ بنظر الاعتبار أهداف المحفظة الاقراضية؟ وهل يتم تحديد الحدود القصوى للمبالغ المخصصة للإقراض وتحدد أنواعها؟
٥. هل يراعى عند رسم السياسة الائتمانية تحديد أسعار الفائدة ومبالغ الرسوم وشروط السداد؟
٦. عندما تخط السياسة الائتمانية هل تضع إجراءات محددة مسبقاً لكشف حالات تعثر القروض؟ وكيف يتم معالجتها؟
٧. هل تؤخذ بنظر الاعتبار المنافسة في السوق المصرفي عند رسم السياسة الائتمانية؟ وهل تؤدي السياسة الائتمانية إلى تعزيز المركز الاستراتيجي والتنافسي للمصرف في السوق المالي والمصرفي؟
٨. هل هناك اثر للسياسة الائتمانية في خلق ثقة متبادلة بين الإدارة التنفيذية والموظفين من جهة، وبين المصرف وزبائنه من جهة أخرى؟
٩. هل للسياسة الائتمانية تأثير في تقليص حجم الديون المتعثرة؟ وهل يجب أن يكون للمصرف قاعدة من الزبائن تتوافر فيهم الأهلية الائتمانية؟
١٠. هل يساعد رسم سياسة ائتمانية المصرف الابتعاد عن التركيز الائتماني وتنويع قاعدة الزبائن؟
١١. هل تسهم السياسة الائتمانية في تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض بما يضمن توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب؟
١٢. ما هي أهم عناصر السياسة الائتمانية من وجهة نظر المصرف؟ (يرجى تزويدنا بنموذج من ذلك).
١٣. ما تأثير الالتزام بالقيود القانونية في رسم السياسة الائتمانية؟
١٤. ما مدى تأثير السياسة الائتمانية بحجم الأموال المخصصة للإقراض؟ وهل تأخذ بنظر الاعتبار عدداً من المتغيرات في هذا المجال مثل حجم الودائع ورأس المال والقروض؟
١٥. تختلف الضمانات من مصرف لآخر حسب اختصاص المصرف؟ كيف يتم تحديد الضمانات التي يمكن قبولها؟
١٦. هل تتضمن السياسة الائتمانية عملية تحديد الضمانات؟ وما أهم العوامل المحددة لقبول الضمان؟
١٧. ما مدى تأثير الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع في رسم السياسة الائتمانية؟

١٨. أياً من أنواع الائتمان تفضل المصارف منحه للزبائن؟ ولماذا؟

١٩. على ماذا يتم تركيز المصرف عندما يمنح قروض قصيرة الأجل؟ أو العكس إذا كانت طويلة الأجل؟

٢٠. هل تقوم السياسة الائتمانية بتحديد المناطق الجغرافية الرئيسة والثانوية التي يعمل بها المصرف؟

٢١. هل هناك علاقة بين رسم السياسة الائتمانية والمجالات والأنشطة المختلفة التي يخدمها المصرف؟

٢٢. هل يتم تحديد الحدود القصوى لمنح الائتمان ضمن السياسة الائتمانية؟ وما أهم العوامل التي تتم مراعاتها عند زيادة تاريخ الاستحقاق؟ أو زيادة حجم المبالغ الممنوحة أكثر من السقف المحدد؟

٢٣. كيف يتعامل المسؤول عن رسم السياسة الائتمانية بالبعد القانوني الذي يجب ان يتفق مع الواقع والبيئة المحيطة بالمصرف؟

٢٤. ما مدى تأثير السياسة الائتمانية للمصرف بحجم موارده المتاحة من رأس المال الذي يؤدي ذلك بدوره إلى تشجيع المصرف في منح قروض طويلة أو قصيرة الأجل؟

٢٥. إن تحديد تشكيلة المحفظة الاقراضية يؤدي إلى تقليل نسبة المخاطرة، من خلال تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطرة التي يتحملها المصرف، ما هي أهمالأساليب التي تؤدي إلى تقليل المخاطر؟

٢٦. هل هناك علاقة بين الخسائر المحتملة التي يتعرض لها المصرف وبين رأس المال الممتلك؟

٢٧. ما تأثير البعد الجغرافي من حيث النطاق وأنواع المنتجات في رسم السياسة الائتمانية؟

٢٨. هل هناك علاقة بين السياسة الائتمانية وقدرات العاملين وخبراتهم في إعداد وتوفير البيانات الضرورية في تنفيذ تلك السياسة؟